الأمم المتحدة S/2012/186

مجلس الأمن

Distr.: General
29 March 2012
Arabic
Original: English

التقرير الخاص للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

أولاً – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٢٠٠٠ (٢٠١١) الذي مدد مجلس الأمن بموجبه ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢، وطلب إلي، في الفقرة ١٩، تقديم تقرير خاص، في موعد أقصاه ٣١ آذار/مارس ٢٠١٢، يتضمن توصيات بشأن التعديلات التي يمكن إجراؤها في هيكل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوامها، مع مراعاة عملية إجراء الانتخابات التشريعية المقبلة، والتحديات الأمنية السائدة، والتقدم المحرز في إعادة بناء القدرات الوطنية. ويشمل التقرير ما حدث من تطورات منذ تقديم التقرير المؤرخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ (S/2011/807) ويتضمن نتائج وتوصيات بعثة تقييم أوفدت إلى كوت ديفوار.

ثانيا – معلومات عن آخر التطورات الرئيسية

الجانب السياسي

٢ – عقب الانتخابات التشريعية التي أُجريت في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، تقدم رئيس الوزراء ووزير الدفاع غيّوم سورو باستقالته في ٨ آذار/مارس ٢٠١٢، وأعلن كذلك استقالة مجلس الوزراء. وعقُدت الجلسة الأولى للجمعية الوطنية الجديدة في ١٢ آذار/مارس في ياموسوكرو، وتم خلالها انتخاب عضوين في حزب تجمع الجمهوريين، هما رئيس الوزراء المنتهية ولايته، غيوم سورو، رئيسا للجمعية، وسارا ساكو – فاديكا، نائبة لرئيس الجمعية. وفي ١٣ آذار/مارس، عين الرئيس الاسان واتارا حكومة جديدة برئاسة جانو أهوسو – كواديو من الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار الذي سيشغل أيضا منصب وزير العدل، في حين سيتولى الرئيس منصب وزير الدفاع.

300312 300312 12-26992 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الأحزاب السياسية المعارضة إعادة تنظيم هياكلها وتشكل تحالفات نتيجة لاختلاف الآراء بشأن المشاركة في الحكومة. وأسفر ذلك عن إنشاء تجمعي رابطة الحركات من أجل التقدم والعمل من أجل السلام والأمة. وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير، انتخب التحالف المعارض الرئيسي، وهو المجلس الوطني للمقاومة من أجل الديمقراطية، قيادة جديدة واستعاض عن الأمينة العامة السابقة للتحالف، سيمون غباغبو، بالنائبة السابقة لرئيس الجمعية الوطنية، مارتا آمون آغو.

٤ - وعقد حزب الجبهة الشعبية الإيفوارية اجتماعا في أبيدجان في ٢١ كانون الثاني/يناير وقع خلاله صدام عندما حاولت عناصر مرتبطة بالتحالف الحاكم، وهو تجمع الهوفيتيين من أجل الديمقراطية والسلام، تعطيل سير الاجتماع. وأسفر ذلك عن مقتل أحد الأشخاص وإصابة آخرين بجروح وتدمير لممتلكات، في حين اعتدى أعضاء حزب الجبهة الشعبية الإيفوارية على أفراد الشرطة الوطنية متهمين إياهم بعدم التحرك لوقف الشغب. واستخدمت عملية الأمم المتحدة الغاز المسيل للدموع لتفريق المتظاهرين. ولم يبلغ عن حوادث رئيسية في ١٨ شباط/فبراير عندما حضر ٥٠٠ من أنصار الجبهة الشعبية اجتماعا آخر للجبهة في مقر المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية بأبيدجان، حيث حضرت أيضا قوات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وورد ما يفيد بأن مستقبل حزب الجبهة الشعبية الإيفوارية نوقش في ٦ شباط/فبراير، عندما قام الرئيس المؤقت للحزب بزيارة الرئيس السابق غباغبو في المحكمة الجنائية الدولية بلاهاي، في هولندا. وفي ٨ آذار/مارس، احتُجز الأمين العام المؤقت لحزب الجبهة الشعبية الإيفوارية لفترة قصيرة عند عودته من غانا.

٥ - وعقب قيام اللجنة الانتخابية المستقلة بإعلان النتائج المؤقتة للانتخابات التشريعية في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أعلن المجلس الدستوري في ٣١ كانون الثاني/يناير إلغاء النتائج في ١١ دائرة إنتخابية من جملة الدوائر الانتخابية الـ ٢٠٥. وفي ١٧ شباط/فبراير، صدق الممثل الخاص للأمين العام في كوت ديفوار على الانتخابات التشريعية في الدوائر الانتخابية الـ ١٩٣ التي أعلنت السلطات الوطنية نتائجها النهائية.

٦ - وفي ٢٦ شباط/فبراير، أعيد الاقتراع في ١١ دائرة انتخابية كانت النتائج قد ألغيت فيها. وأجريت الانتخابات أيضا في دائرة لم يتم فيها التصويت في ١١ كانون الأول/ديسمبر، نظرا لوفاة أحد المرشحين.

٧ - وجرى الاقتراع في جو سلمي عموما، باستثناء دائرتين في غرب كوت ديفوار. ففي دائرة بونون، بعد إغلاق مراكز الاقتراع، هاجم أفراد مسلحون مجهولون حفظة السلام التابعين لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار الذين كانوا يرافقون نقل صحائف النتائج إلى

مكتب اللجنة الانتخابية المستقلة في بونون. وفي وقت متأخر من تلك الليلة، صد حفظة السلام هجوما شنه أفراد مسلحون على مكتب الانتخابات في بونون وقاموا بإجلاء موظفي الاقتراع من التابعين للبعثة والإيفواريين إلى موقع آخر. وعقب ذلك تعرض المركز للتخريب وسُرقت بعض المواد الانتخابية، بما فيها صحائف نتائج. ويجري التحقيق في وفاة خمسة أشخاص أُبلغ عن مقتلهم في بونون في ذلك اليوم. وفي دائرة فاكوبلي، قامت عناصر مسلحة بسرقة صحائف نتائج تخص عدة مراكز اقتراع.

٨ - وباستثناء دائرتي بونون وفاكوبلي، أعلنت اللجنة الانتخابية المستقلة في ٢٨ شباط/فبراير النتائج المؤقتة للانتخابات المعادة في الدوائر الـ ١٠ الأخرى. وعقب قيام المجلس الدستوري بإعلان النتائج النهائية في ٧ آذار/مارس، صدق الممثل الخاص على الانتخابات في تلك الدوائر العشر في ٩ آذار/مارس.

٩ - وواصل الرئيس واتارا اتخاذ تدابير لتعزيز التعاون الإقليمي والدولي. وخلال الفترة قيد الاستعراض، حضر الرئيس الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، التي عقدت في أديس أبابا، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢؛ واستقبل وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في كوت ديفوار؛ وقام بزيارة رسمية إلى فرنسا تم خلالها التوقيع على اتفاق جديد للدفاع. وفي ١٧ شباط/فبراير، انتُخب الرئيس واتارا رئيسا لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا خلال مؤتمر قمة عُقد في أبوجا، بنيجيريا. وقام وفد من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا بزيارة إلى كوت ديفوار دامت أسبوعين في آذار/مارس لتقييم التقدم المحرز صوب الوفاء بالتزامات البلد إزاء ديونه في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

١٠ - واستمرت المحاكمات الوطنية والدولية. ففي ٢٢ شباط/فبراير، قررت الدائرة التمهيدية الثالثة في المحكمة الجنائية الدولية بلاهاي توسيع نطاق تحقيقها ليشمل الجرائم المرتكبة في كوت ديفوار منذ عام ٢٠٠٢. وفي كوت ديفوار، استأنفت المحكمة العسكرية عملها في أبيدجان وبدأت جلسات الاستماع في ٢ آذار/مارس في دعاوى مقامة ضد ١٣٤ شخصا من قوات الدفاع والأمن السابقة والشرطة بسبب جرائم ارتُكبت خلال الأزمة، فضلا عن دعاوى مقامة ضد تسعة أعضاء في القوات الجمهورية لكوت ديفوار.

الجانب الأمني

١١ - رغم تحسن الحالة الأمنية عموما، استمرت جهات متعددة في التسبب بأحداث في مختلف أنحاء البلد، مما يسلط الضوء على حالة الضعف التي يعيشها المدنيون. وواصلت عناصر القوات الجمهورية لكوت ديفوار ارتكاب أحداث أمنية وانتهاكات لحقوق الإنسان.

وورد ما يفيد بأن تلك العناصر تورطت في صدامات بين المجتمعات المحلية في آرا بغرب كوت ديفور في الفترة من ١١ إلى ١٣ شباط/فبراير، مما أسفر عن مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة ١٩ شخصا على الأقل بجروح. ووقعت أحداث أخرى على النحو التالي: في ٢٧ شباط/فبراير في أبيدجان، حينما قُتل شاب عند قيام عناصر القوات الجمهورية لكوت ديفوار بالرد خلال أحد الأحداث؛ وفي ٢٩ شباط/فبراير في سيغيلا، عندما أطلق أحد عناصر القوات الجمهورية النار على حشد وتسبب في مقتل اثنين من المدنيين؛ وفي ٣ آذار/مارس بالقرب من دالوا، نتيجة لقيام أحد عناصر القوات الجمهورية بإطلاق النار خلال نزاع بين شخصين من إحدى القرى مما تسبب في إصابة خطيرة لأحدهما.

١٢ - واستجابة لهذه الأحداث، اتخذت الحكومة خطوات هامة لتحسين الأمن ووضع حد لعدم الانضباط وسط قوات الأمن. وأعادت الحكومة تنشيط الشرطة العسكرية ونشرت وحدات منها في أبيدجان وبواكيه؛ ومن المقرر نشر وحدة أخرى في دالوا. واستمرت كذلك الجهود الرامية إلى إعادة أفراد القوات الجمهورية لكوت ديفوار إلى الثكنات وإنشاء وحدة مختلطة لمحاربة أعمال الابتزاز بالتهديد والعنف. وفي الوقت نفسه، عززت القوات الجمهورية انتشارها في الغرب، في حين ستُنشر كتيبة أخرى في المنطقة الحدودية مع غانا.

١٣ - كما أدى قيام عناصر مسلحة مجهولة بهجمات عنيفة وأعمال سطو مسلح إلى سقوط عدد من القتلى والجرحى في صفوف المدنيين. وأُبلغ عن وقوع ثلاثة حوادث منفصلة على الطريق بين بواكيه وكاتيولا في ٣ و ١٩ شباط/فبراير و ٨ آذار/مارس عندما قامت عناصر مسلحة مجهولة بالهجوم على مركبات، مما أسفر عن مقتل سبعة أشخاص وإصابة أشخاص عديدين بجروح. وخلال هجوم قامت به عناصر مسلحة مجهولة في ٩ شباط/فبراير، في قرية زيبابو يابلو بالقرب من دويكويه، قتلت عناصر مسلحة مجهولة ثلاثة مدنيين، في حين تم تشريد نحو ٤٠٠ شخص وأُحرق أكثر من ٢٥ مترلا. وفي ١٩ شباط/فبراير، قُتل شخصان وأصيب أشخاص آخرون بجروح عند قيام عناصر مسلحة مجهولة بمهاجمة مجموعة من الأشخاص كانوا في سبيلهم إلى اجتماع سياسي في الجزء الغربي من البلد. وفي ٢١ شباط/فبراير، هاجمت خمسة عناصر مسلحة مجهولة قرية زريغلو في المنطقة الحدودية مع ليبريا، وقتلت ستة أشخاص وأصابت أشخاصا عديدين بجروح.

١٤ - كذلك شهدت الأشهر الأولى من السنة زيادة في المواجهات العنيفة بين المجتمعات المحلية، غالبا في وسط البلد، حيث شملت مواجهات في بيتي غيغلو يوم ٤ كانون الثاني/يناير، وفي دوبيا يوم ٥ كانون الثاني/يناير، وفي توا زيو بالقرب من دويكويه يوم ٦ كانون الثاني/يناير، وقرب غانيوا يوم ١٥ كانون الثاني/يناير، مما أسفر عن مقتل ١٦ شخصا،

وإصابة أشخاص عديدين آخرين بجروح، وإحراق عدد من المنازل. وجُرح أربعة أشخاص بالقرب من دالوا خلال مواجهة بين السكان المحليين والصيادين التقليديين (الدوزو) في ٧ كانون الثاني/يناير، في حين قُتل أربعة أشخاص في قرية تويهو بالقرب من مان في ١٦ شباط/فبراير، حيث يقال أن ذلك كان انتقاما لقتل اثنين من مواطني بوركينا فاسو في قرية مجاورة في وقت سابق. وأُبلغ عن وقوع صدامات أيضا حول أبيدجان، في غويهييبلي في ٦ كانون الثاني/يناير وفي أياميه في ٩ كانون الثاني/يناير، مما أسفر عن دمار ممتلكات. وفي ٥ آذار/مارس، في أغبوفيل بالقرب من أبيدجان، أصيب خمسة أشخاص بجروح عند تدخل الصيادين التقليديين (الدوزو) بعنف في مسألة خاصة.

١٥ - ووردت أنباء أيضا عن وقوع مواجهات بين المزارعين ومربي الماشية في بيومي بالقرب من بواكيه في الشمال، حيث بدأت المواجهات في ٤ كانون الثاني/يناير وانتشرت إلى قرى كونسو وغنابرا وزيديكان المجاورة يوم ٢٢ كانون الثاني/يناير، وإلى واواسيدانيه واندوليساكيسو يوم ٢٦ كانون الثاني/يناير، وإلى أوديينيه في أوائل شباط/فبراير. ووقع صدام آخر في ٢٠ كانون الثاني/يناير في توبا في الجزء الشمالي الغربي من البلد، ثم انتقل إلى عدد من القرى المجاورة وأسفر عن إصابة عدد من الأشخاص بجروح وعن تشريد نحو مائتي شخص.

ثالثا - بعثة التقييم

١٦ - وبعد صدور قرار مجلس الأمن ٢٠٠٠ (٢٠١١)، أوفدت بعثة تقييم إلى كوت ديفوار خلال الفترة من ٦ إلى ١٧ شباط/فبراير لوضع توصيات بشأن التعديلات التي يمكن إجراؤها في هيكل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوامها مع مراعاة إجراء الانتخابات التشريعية، والتحديات الأمنية الماثلة، والتقدم المحرز صوب إعادة بناء القدرات الوطنية. وتألف المشاركون من ممثلين لإدارة عمليات حفظ السلام، التي قادت أيضا بعثة التقييم، وإدارة الدعم الميداني، ومكتب الأمم المتدة لغرب أفريقيا، وإدارة السلامة والأمن، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

١٧ - وتلقت بعثة التقييم إحاطات إعلامية تفصيلية من عملية الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري، وأجرت مشاورات مع طائفة واسعة من الجهات المعنية الوطنية والدولية، بما يشمل أعضاء الحكومة؛ وقيادة وكالات الأمن الوطنية والقوات المسلحة؛ وقوة ليكورن؛ وممثلين للجنة تقصي الحقائق والمصالحة؛ وشركاء دوليين وإقليميين؛ وأحزاب سياسية، بما فيها حزب الجبهة الشعبية الإيفوارية الحاكم السابق؛ والمجتمع المدني؛ ومنظمات غير حكومية. وقام أعضاء بعثة التقييم أيضا بزيارة عدد من المواقع في جميع أنحاء البلد، وأجري تقييم خاص

في المناطق الحدودية بين كوت ديفوار وليبريا، بالاشتراك مع ممثلين من عملية الأمم المتحدة، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وفريقي الأمم المتحدة القطريين في كوت ديفوار وليبريا.

١٨ - وأسفرت مناقشات بعثة التقييم مع المسؤولين الحكوميين، بمن فيهم رئيس الوزراء السابق غيّوم سورو، والوزراء، ومدير مكتب الرئيس واتارا، وكذلك أصحاب مصلحة وطنيين ودوليين آخرين، عن تسليط الضوء على التقدم الكبير المحرز منذ التقييم الماضي في أيار/مايو ٢٠١١، والذي حدث بصفة خاصة نتيجة للمبادرات التي اتخذها الحكومة. وحدث تحسن ملحوظ في الأحوال التي بدأت تدريجيا تعود إلى طبيعتها. وقد فتحت المصارف أبوابها مرة أخرى والنشاط التجاري آخذ في التسارع، مع تحسن الحالة الأمنية في أبيدجان. وجرت الانتخابات التشريعية بطريقة سلمية عموما، وعاد موظفو الدولة إلى أعمالهم، وعاد عدد كبير من النازحين واللاجئين إلى بيوتهم. وعزز الرئيس التعاون الإقليمي والدولي وأنشأ اللجنة المعنية بالحوار وتقصي الحقائق والمصالحة. وأكدت المناقشات أيضا أن الأولويات التي حددتها الحكومة، والتي تم بيانها في التقرير الثامن والعشرين، المؤرخ ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١١ (S/2011/387)، لا تزال سارية.

١٩ - وعلى الرغم من هذا التقدم الملحوظ، أكد المحاورون أن البلد لا يزال يواجه تحديات هامة وأخطارا كبيرة، خاصة فيما يتعلق بالحالة الأمنية العامة. ووصف جميع المحاورين الحالة الأمنية بأنها هشة، ورأى البعض أن التحديات تهدد بعكس مسار التقدم المحرز منذ انتهاء الأزمة التي أعقبت الانتخابات. كما أعرب محاورون حكوميون ومن جهات أخرى عن القلق إزاء تلك التهديدات الناشئة على الصعيد دون الإقليمي من قبيل الاتجار بالمخدرات، والقرصنة، والجريمة المنظمة، فضلا عن التهديدات التي تنتقل إلى البلد نتيجة لعدم الاستقرار في البلدان المجاورة، مع التشديد في الوقت نفسه على القدرات المحدودة لوكالات الأمن الإيفوارية إزاء تلك التهديدات.

٢٠ - وشدد محاورون وطنيون على أن وجود عملية الأمم المتحدة في البلد يظل أمرا لا غنى عنه وأن أي تخفيض في أنشطة العملية سيكون أمرا سابقا لأوانه. وشدد المحاورون بصفة خاصة على أن استمرار وجود عدد كبير من حفظة السلام التابعين لعملية الأمم المتحدة دعما للحكومة يتسم بأهمية بأهمية حيوية للتصدي للتحديات الأمنية السائدة والتهديدات الماثلة أمام استقرار البلد.

ألف – الحالة الأمنية

٢١ – رغم تحسن الأمن في أبيدجان، قُدِّر أن المهددات أصبحت أكثر انتشارا وتدهورت الحالة الأمنية في أجزاء أخرى من كوت ديفوار تضعف فيها سلطة الدولة ويتم فيها تداول الأسلحة بكميات كبيرة. ورغم التدابير التي اتخذها الحكومة لتحسين الانضباط وسط القوات المسلحة، تظل القوات الجمهورية لكوت ديفوار تواجه تحديات وتفتقر إلى التجانس. ويكتنف عدم اليقين مستقبل قرابة ٠٠٠ ٤٠ عنصر من العناصر المرتبطة بالقوات الجمهورية لكوت ديفوار، وهي عناصر تم تجنيدها غالبا لأغراض محددة في الفترة التي سبقت انتهاء الأزمة. وهناك أيضا قلق متنامٍ إزاء عدم الاستقرار المحتمل أن تسببه عناصر منتسبة إلى الرئيس السابق غباغبو، فرت، خلال الأزمة وبعدها، إلى بلدان المنطقة دون الإقليمية.

٢٢ – وهناك أيضا عدد متزايد من الاشتباكات في بين القوميات في جميع أرجاء البلد، وهو ما من شأنه أن يتطور إلى نزاعات واسعة النطاق ما لم تُعالج أسبابه الجذرية الكامنة، خاصة مسائل حيازة الأراضي. ومن المتوقع أن تؤدي عودة اللاجئين إلى زيادة حدة التوترات القائمة. وأسهم انتشار الأسلحة في زيادة معدل الجرائم العنيفة، من قبيل أعمال السطو المسلح، والنهب، والابتزاز بالعنف أو التهديد، بما في ذلك الجرائم التي يرتكبها أفراد القوات الجمهورية لكوت ديفوار وعناصر مسلحة أخرى.

٢٣ – وتظل الحالة هشة بصفة خاصة في غرب كوت ديفوار حيث يشكل وجود أعداد كبيرة من الأسلحة، والعناصر المسلحة، والمحاربين السابقين، والمليشيات، والصيادين التقليديين (الدوزو)، وكذلك المنافسة على التحكم في الموارد، مصادر للقلق البالغ. ووقعت غالبية الأحداث في الغرب، رغم أن انعدام الأمن ازداد في أجزاء أخرى من البلد. ويظل نشاط إنفاذ القانون غير فعال، رغم وجوده في جميع أرجاء البلد، ولا تزال تحت المناطق خاضعة لحماية صيادي الدوزو، وهو ما يزيد من انعدام الأمن.

٢٤ – وأصبحت الحالة فيما يتصل بالدوزو مصدرا للقلق نتيجة للأزمة الأخيرة وانتشار الأسلحة. وترد أنباء أن هناك الآن عناصر عددها نحو ٠٠٠ ١٠ عنصر تدعي أنها من الدوزو أو ينظر إليها على أنها كذلك، في حين أن عدد الدوزو قبل الأزمة لم يتجاوز ٠٠٠ ١ شخص، مما يثير الفزع والبلبلة وسط السكان المحليين. ويستخدم بعض من يدعون أنهم من الدوزو الأسلحة الأوتوماتيكية، رغم أن الدوزو تقليديا لا يستخدمون من الأسلحة سوى الرماح أو بنادق الصيد الطويلة.

الحالة الأمنية في المناطق الحدودية

٢٥ - تظل حدود كوت ديفوار سهلة الاختراق وغير خاضعة للرقابة في أجزاء كبيرة منها. وتشكل الحالة على المنطقة الحدودية المباشرة مع ليبريا مصدرا للقلق بصفة خاصة، نظرا لأن استمرار وجود العناصر المسلحة، بما في ذلك المحاربون السابقون، والأسلحة، وكذلك التنقل غير الخاضع للرقابة عبر الحدود، وأنشطة التهريب غير المشروعة، كل ذلك يظل يهدد استقرار كوت ديفوار وليبريا والمنطقة دون الإقليمية بأسرها. كذلك يؤدي التعدين غير المشروع في المناطق الحدودية إلى حوادث عبر الحدود.

٢٦ - والقدرات المتاحة للسلطات الوطنية في كل من كوت ديفوار وليبريا أقل مما يمكنها من السيطرة الفعالة على تنقل الأشخاص والسلع والتصدي للتحديات الأمنية بمحاذاة الحدود التي يتجاوز طولها ٧٠٠ كيلومتر، والتي كثيرا ما يصعب الوصول إليها نتيجة لسوء حالة الطرق، والغطاء النباتي الكثيف على ضفاف الأنهار، ولأن غالبية عمليات عبور الحدود تحدث من خلال نقاط العبور غير المشروعة. وقامت بعثة التقييم بزيارة نقطتين رسميتين لعبور الحدود، ولاحظت وجود موظفي الهجرة الليبريين وأفراد أمن وطنيين آخرين على الجانب الليبري من الحدود، في حين لم يكن هناك دليل يذكر على وجود هيكل للهجرة أو لتنظيم الحدود على جانب كوت ديفوار.

٢٧ - ورغم الإرادة السياسية التي أعرب عنها على أعلى مستوى في كوت ديفوار وليبريا، لم يتم حتى الآن وضع استراتيجية وطنية في أي من البلدين لمعالجة مسائل أمن الحدود، بطريقة أكثر شمولا، وكذلك مسألة المحاربين السابقين الإيفواريين والليبريين. وبصفة عامة، لا يوجد سوى قدر محدود من آليات التعاون بين السلطات المدنية والأمنية الإيفوارية والليبرية المعنية على المستوى المحلي، وهي تجري الاتصالات بينها على أساس الحاجة أو في سياق العمليات التي تنظمها عمليتا حفظ السلام.

٢٨ - واجتمعت بعثة التقييم أيضا بعائدين في كوت ديفوار وكذلك بلاجئين إيفواريين في مخيمات بليبريا. وأشار اللاجئون إلى مسائل انعدام الأمن وانعدام الثقة في السلطات الوطنية، ومحدودية الوصول إلى الأراضي، وفقد الممتلكات، وعدم وجود مساعدة لعمليات العودة، وبطء التقدم في المساعدة على العودة إلى الوطن، بوصفها عوامل تحول دون عودتهم إلى مناطقهم الأصلية في غرب كوت ديفوار. ورغم ذلك، حتى الآن عادت غالبية اللاجئين بصورة تلقائية إلى كوت ديفوار من ليبريا، رغم بقاء نحو ٠٠٠ ٧٠ لاجئ إيفواري في ذلك البلد، حيث يظل ٥٠ في المائة منهم في مجتمعات محلية مضيفة. وشكل انخفاض المساعدة الغذائية إلى اللاجئين في الفترة بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وشباط/فبراير ٢٠١٢،

نتيجة للنقص في التمويل، عبئا إضافيا على اللاجئين، والمجتمعات المضيفة، والعائدين، وزاد من تنقلات اللاجئين دون رقابة عبر الحدود.

٢٩ - وشكك بعض اللاجئين في المخيمات من المرتبطين بشكل وثيق بالنظام السابق، بمن فيهم المحاربون السابقون، والذين يبدو أنهم يمارسون نوعا من النفوذ على اللاجئين، في شرعية نتيجة الانتخابات الرئاسية التي جرت عام ٢٠١٠ والحكومة الحالية. وشكل افتقار الحكومة الليبرية إلى القدرات تحديا لمقدرتها على الفرز الفعال للاجئين عند وصولهم، بما يشمل الفرز بغرض الكشف عن وجود المحاربين السابقين بينهم، وهي ستحتاج إلى مزيد من الدعم للقيام بذلك.

٣٠ - ويبدو أن مجموعات المحاربين السابقين الذين لجأوا إلى ليبريا خلال الأزمة أو بعدها قد حافظت على شبكاتها. ويعتقد أيضا أنهم ظلوا داخل مجتمعاتهم المضيفة في المنطقة الحدودية، وهي تتألف بالدرجة الرئيسية من أشخاص من المجموعات الإثنية نفسها وكثيرا ما تشمل أشخاصا يرتبطون معهم بعلاقات قرابة وثيقة.

٣١ - ويُجهل مكان محاربين أجانب يقدر عددهم بـ ٣ ٠٠٠ فرد دخلوا إلى كوت ديفوار خلال الأزمة، بصفة رئيسية من ليبريا، رغم الاعتقاد بأن بعضهم موجود ضمن اللاجئين. ولم يعد آخرون إلى بلدانهم الأصلية ويعتقد بأنهم بقوا في كوت ديفوار أو بمحاذاة الحدود. وأُبلغ أيضا عن وجود أسلحة مخبأة في المناطق الحدودية بين كوت ديفوار وليبريا. ورغم أن بعض الأسلحة قد وجد هناك، هناك مؤشرات على أن ذلك ليس سوى جزء صغير من الأسلحة التي يعتقد أنها مخبأة في منطقة الحدود.

٣٢ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١١، تم في ليبريا احتجاز ٨٨ شخصا، ينتمون بصفة رئيسية إلى كوت ديفوار، يشتبه في أنهم من العناصر المسلحة، ويظل إيفواريان منهم قيد الاحتجاز، فضلا عن ثلاثة ممن يشتبه في أنهم مرتزقة من ليبريا. وأُفرج عن المحتجزين الآخرين في ١٣ آذار/مارس. وإضافة إلى ذلك، يظل ٤٣ شخصا، من بينهم ٣٩ إيفواريا، محتجزين احتياطيا منذ حزيران/يونيه ٢٠١١ في زويدرو، بتهمة الانتماء إلى المرتزقة، في حين أنه ألقي القبض على مجموعة أخرى تتألف من ٧٣ إيفواريا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ تم حبسهم بالتهم نفسها، إلا أنه تم إطلاق سراحهم في ٢٠ شباط/فبراير.

٣٣ - وأقر جميع المحاورين بالبعد الإقليمي لغالبية هذه التحديات الأمنية التي تواجه كوت ديفوار، وشددوا على ضرورة زيادة التعاون في المنطقة دون الإقليمية لمعالجتها. وشدد المحاورون أيضا على أهمية الاستفادة من الآليات الإقليمية القائمة، بما فيها اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وغيرها

من المواد ذات الصلة، وخطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا من أجل التصدي لتفاقم مشكلة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وتعاطي المخدرات في غرب أفريقيا، ومبادرة ساحل غرب أفريقيا المتصلة بها، فضلا عن المبادرات التي تقودها بلدان اتحاد نهر مانو، لمعالجة المشكلة المتصاعدة المتمثلة في الاتجار غير المشروع بالمخدرات وإساءة استخدامها، في الوقت الذي تتم فيه تنمية القدرات الوطنية. وينبغي أيضا أخذ الجوانب دون الإقليمية في الحسبان عند معالجة مسائل بطالة الشباب، ومسائل حيازة الأراضي، والانتعاش المبكر والمساعدة الإنسانية، والمصالحة، وأمن المجتمعات المحلية، ونزع السلاح. ورأى بعض المحاورين أنه يمكن للتطبيع التدريجي للوضع في كوت ديفوار، فضلا عن رئاسة الرئيس واتارا لهيئة رؤساء الدول والحكومات في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، إتاحة فرصة هامة للتصدي لهذه الأخطار الأمنية والتهديدات الناشئة للمنطقة دون الإقليمية.

سلامة الموظفين وأمنهم

٣٤ - تحسنت سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة منذ انتهاء الأزمة التي أعقبت الانتخابات. ومع ذلك، تظل التحديات ماثلة خاصة بسبب الحالة الأمنية غير المستقرة والقدرة المحدودة لقوات الأمن الإيفوارية على كفالة الحماية الفعالة للسكان وموظفي الأمم المتحدة. وغالبا ما يقع موظفو الأمم المتحدة وممتلكاتها ضحية للجريمة، خاصة أعمال السطو المسلح والسطو على المنازل.

باء - الحالة السياسية واحتمالات المصالحة

٣٥ - رغم أن النتائج لم تعلن بعد في دائرتين انتخابيتين، عُقدت الجلسة الأولى للجمعية الوطنية في شهر آذار/مارس. وستضطلع الجمعية بدور هام في تمثيل الشعب وكفالة قدر أكبر من الحكم الديمقراطي، بسبل منها اعتماد تشريعات من أجل الإصلاحات الرئيسية ومعالجة الأسباب الجذرية للأزمة من قبيل حيازة الأراضي.

٣٦ - كذلك كررت السلطات الوطنية الإعراب عن التزامها بإجراء انتخابات محلية في وقت متأخر من عام ٢٠١٢، وهو ما سيشكل فرصة هامة لتوسيع نطاق التشكيلة السياسية وتعزيز الحوكمة على المستوى المحلي. وفي ٧ آذار/مارس، ألغت الحكومة ستة مراسيم صادرة بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠١٠ وتتعلق بإنشاء قرابة ١ ٠٠٠ مقاطعة، لتعود بذلك المقاطعات إلى عددها الأصلي البالغ ١٩٧ مقاطعة، وهو العدد الذي كان قائما عند إجراء آخر انتخابات بلديات في عام ٢٠٠٠. وشددت السلطات الوطنية على ضرورة قيام الأمم المتحدة، بما فيها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، بتوفير الدعم اللوجستي لتلك الانتخابات.

٣٧ - ويتسم المناخ السياسي في كوت ديفوار بالاستقطاب، مع تمثيل هامشي لأحزاب المعارضة في الجمعية الوطنية. وأكد معظم المحاورين على أن من الأهمية بمكان بالتالي التوصل إلى شكل ما من أشكال الاستيعاب السياسي.

٣٨ - ومع بقاء أعداد كبيرة من أعضاء الحزب الحاكم السابق في المنفى، نشأت الخلافات بين أطراف المعارضة في البلد. ورغم أن البعض أعرب عن رغبته في الانخراط في العمل مع الحكومة والمشاركة في الانتخابات المحلية، يواصل حزب الجبهة الشعبية الإيفوارية وضع شروط لذلك، بما في ذلك إطلاق سراح مسؤولي الحزب رفيعي المستوى المحتجزين، وإلغاء أوامر القبض الصادرة ضد من هم في المنفى، والإفراج عن الأرصدة المجمدة. وفي اجتماعات مع بعثة التقييم، أثار ممثلو المعارضة السياسية شواغل إزاء قيام عناصر تابعة للقوات الجمهورية لكوت ديفوار بأعمال انتقامية وهجمات ضدهم بسبب ارتباطاتهم السياسية والإثنية، بما في ذلك أعمال الاعتقال والقتل العشوائية. ورأى بعضهم أن عملية الأمم المتحدة لم تفعل ما فيه الكفاية لحمايتهم من قوات الأمن الإيفوارية، خاصة خلال المظاهرات. وأعربوا عن القلق إزاء عدم وجود حيز سياسي للمعارضة وما رأوا أنه غياب لحرية التجمع وحرية التعبير. وشددوا أيضا على ضرورة بذل الحكومة جهودا لتحقيق العدالة فيما يتعلق بالجرائم التي ارتكبتها جميع الأطراف خلال الأزمة ولمحاربة الفساد في صفوفها.

٣٩ - ومن ناحية أخرى، لاحظ ممثلو التحالف الحاكم أن العديد من المعارضين يظلون يشككون في شرعية الرئيس وحكومته. وساد رأي أيضا بأن وسائط الإعلام الحكومية قد تحسنت من حيث المعايير المهنية والحياد، بالمقارنة مع الفترة التي سبقت الأزمة وخلال الأزمة، رغم أن بعض وسائط الإعلام المرتبطة بالمعارضة واصلت نشر البيانات المؤججة للمشاعر.

المصالحة والوئام الاجتماعي

٤٠ - بدأت اللجنة المعنية بالحوار وتقصي الحقائق والمصالحة أعمالها تحت رئاسة رئيس الوزراء السابق شارل كونان باني، بدعم من الشركاء الإقليميين والدوليين. ورغم عقد اللجنة بعض الاجتماعات الأولية في غرب البلد وشرقه، فإن أنشطتها ركزت حتى الآن على أبيدجان مع أن من المقرر لها أن تزيد أنشطتها على المستوى المحلي، بسبل منها إنشاء ٣٦ لجنة محلية. وعلى الصعيد المحلي، فإن لجان الإنذار المبكر والتوعية التي أُنشئت تحت سلطة وزارة الداخلية وتألفت من الزعماء التقليديين، والسلطات المحلية، والأحزاب السياسية، والمجتمع المدني، قامت بدور كبير في معالجة النزاعات المحلية وخفض التوترات في عدد من المواقع.

٤١ - ورغم هذه الجهود، لم يُحرز تقدم بعد في تحقيق مصالحة ذات مغزى على أي مستوى. وتظل الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار على حالها كما أن مسائل من قبيل المسائل المحيطة بالمواطنة، والحصول على الأراضي، والسيطرة على الموارد الوطنية، والتنمية الاقتصادية - الاجتماعية غير المتوازنة، والبطالة، خاصة بطالة الشباب، تظل تثير النزاعات المحلية عبر البلد مما يتسبب في وقوع صدامات بين المجتمعات المحلية. وواصلت الأمم المتحدة دعم جهود المصالحة على الصعيد الوطني وعلى الصعد المحلية، وتنفذ في الوقت نفسه أنشطة لتحقيق أمن المجتمعات المحلية والحد من العنف.

جيم - حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية

٤٢ - إن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك: الإعدامات بإجراءات موجزة؛ والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ والاغتصاب؛ والاعتقال والاحتجاز التعسفيان؛ والابتزاز بالتهديد بالعنف والاستيلاء على الممتلكات الخاصة بالقوة؛ والاحتلال غير المشروع للمباني الخاصة، يستمر ارتكابها من قبل العناصر المسلحة، بما يشمل عناصر تنتمي إلى القوات الجمهورية لكوت ديفوار والعناصر المسلحة غير المدربة المرتبطة بها، وعناصر الدوزو، وغير ذلك من العناصر المسلحة. ويستمر تعرض النساء والأطفال للعنف الجنسي والجنساني، في حين تظل الحالة العامة للأطفال تشكل مصدرا للقلق. وتستمر حالة الإفلات من العقاب، جزئيا نتيجة لنواحي القصور في النظام القضائي، بما في ذلك انعدام الموارد ومحدودية فرص الوصول إلى العدالة.

٤٣ - وأنشأت الحكومة آليات قضائية وغير قضائية لتيسير المساءلة، ولا سيما الخلية الخاصة المعنية بالتحقيق واللجنة الوطنية للتحقيق اللذان واجه تشكيلهما وأساليب عملهما قدرا من النقد على الصعيدين الوطني والدولي. وثمة شواغل إزاء أن لجنة التحقيق تقوم بوضع الصيغة النهائية لتقريرها دون أن تكون قد دونت جميع الجرائم ذات الصلة من خلال تحقيق شامل. وشدد المحاورون الحكوميون على أن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها يظلان يشكلان أولوية، إلى جانب إنشاء نظام نزيه ومنصف للعدالة، وهو ما يتسم بالأهمية للمصالحة.

٤٤ - وحتى هذا التاريخ، فإن جميع الأشخاص الـ ١٤٨ الذين وجه لهم المدعون العامون الوطنيون اتهامات بارتكاب جرائم خلال الأزمة التي أعقبت الانتخابات ينتمون إلى نظام الرئيس السابق غباغبو أو مرتبطون به. وأسهم ذلك أكثر في الإحساس بوجود ''عدالة تميل إلى جانب واحد'' وبسيادة حالة إفلات من العقاب. ومع ذلك، تنظر قطاعات من السكان، خاصة المعارضة السياسية، إلى قرار الدائرة التمهيدية الثالثة في المحكمة الجنائية الدولية

في ٢٢ شباط/فبراير، بتوسيع نطاق التحقيق ليشمل الجرائم المرتكبة في كوت ديفوار منذ عام ٢٠٠٢، بوصفه خطوة إلى الأمام صوب انتهاج أسلوب أكثر عدلا في إقامة العدل.

دال – الحالة الإنسانية والانتعاش الاقتصادي

٤٥ – رغم أن معظم السكان الذين تشردوا خلال الأزمة قد عادوا إلى مواطنهم، يظل الآلاف من السكان في حالة من الضعف. ولا يزال مائة ألف من السكان مشردين في البلد (يعيش ٧٠٠ ١١ شخص منهم في مخيمات) ويظل ٠٠٠ ٩٦ إيفواري لاجئين في البلدان المجاورة، حيث يوجد ٠٠٠ ٧٠ منهم في ليبريا. وتؤدي عوامل مثل عدم كفاية المساعدة المقدمة للعائدين وأسباب معيشتهم نتيجة لقيود التمويل وعدم الحصول على الخدمات الأساسية إلى إعاقة عمليات العودة المستدامة، خاصة في غرب البلد، حيث لا يزال تقديم المساعدة الإنسانية إلى أشد فئات السكان والمشردين داخليا ضعفا تتسم بأهمية حاسمة. ومن المرجح أيضا أن تؤدي عمليات العودة إلى زيادة حدة التوترات ما لم يتم خفض تلك التوترات بإحراز تقدم صوب تثبيت الاستقرار، ونزع السلاح، والمصالحة، والحصول على الخدمات الاجتماعية، فضلا عن التصدي لظاهرة الإفلات من العقاب والأسباب الجذرية للنزاع، بما في ذلك مسائل حيازة الأراضي. ومن المرجح أن يظل تمويل الأنشطة الإنسانية يشكل تحديا، مما يهدد بزيادة الإضرار بالأمن الغذائي. وفي حين أن المعونة الإنسانية تظل تُنسق بصفة رئيسية من قبل هيكل دولي، تُبذل جهود للانتقال تدريجيا إلى تنسيق تقوده الحكومة وأن يصحب ذلك وضع خطة تنمية وطنية للأعوام من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٥، وهو ما تقوم الحكومة بالتحضير له.

الانتعاش الاقتصادي

٤٦ – أُحرز قدر ملحوظ من التقدم على صعيد الاقتصاد الكلي. وإضافة إلى ذلك، تُبذل جهود لتحسين ظروف كسب العيش، والحصول على الخدمات الأساسية، والشروط اللازمة للعودة المستدامة، والقدرات الوطنية. وفي هذا الصدد، يشكل وضع خطة تنمية وطنية خطوة هامة. وفي الوقت نفسه، سيكون من الضروري تعزيز الشراكات والتنسيق، مع جهات منها القطاع الخاص، لتكملة جهود الحكومة في مجال الانتعاش الاقتصادي والتنمية. وستواصل الأمم المتحدة مساعدة الحكومة بدعم تحسين الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، والدمج المهني وإيجاد فرص العمل للشباب، بسبل منها مشاريع العمل كثيفة الاستخدام للعمالة، وبرامج النقد مقابل العمل، والوصول إلى فرص العمالة المستقلة وفي إطار تنظيم الأعمال الحرة، إلى جانب عناصر التدريب المهني وفرص الوصول إلى الائتمان البالغ الصغر.

هاء – إعادة بناء القدرات الوطنية واستعادة سلطة الدولة

إصلاح قطاع الأمن

٤٧- شدد المحاورون الحكوميون على أن إصلاح قطاع الأمن يظل يشكل مسألة ذات أولوية حاسمة، مع الإقرار بأن بناء مؤسسات أمنية مستقلة وتتسم بالمهنية والحياد عملية طويلة الأجل ينبغي أن تتم تحت قيادة وطنية. ورغم اتخاذ خطوات هامة صوب إعادة تنظيم مؤسسات الدفاع والأمن، لا يزال يجري وضع التصور الوطني لإصلاح قطاع الأمن و لم يتخذ الهيكل المؤسسي للمضي قدما بتنفيذ جدول الأعمال في ذلك المجال شكله النهائي. والوضع الأمثل هو أن ينجم ذلك التصور عن عملية للحوار الوطني الشامل والتشاوري تنطوي، في جملة أمور، على وضع إطار قانوني تضطلع فيه الجمعية الوطنية بدور إشرافي. وفي غضون ذلك، تتخذ الحكومة عددا من التدابير للتصدي للتحديات المباشرة في قطاع الأمن، بدعم من الأمم المتحدة.

٤٨ – وأشار المحاورون الحكوميون إلى أن الرئيس واتارا يعتزم المشاركة بشكل وثيق أكثر في إصلاح قطاع الأمن. وتنظر الحكومة أيضا في اتخاذ تدابير إضافية لتعزيز تنسيقها للشؤون الأمنية الوطنية وإصلاح قطاع الأمن. وفي ضوء الحاجة إلى استعادة الثقة بين السكان والقوات المسلحة، ينظم مكتب رئيس الوزراء اجتماعات (اللقاءات التفاكرية للجيش) بين مؤسسات الأمن وإنفاذ القانون، والسلطات المحلية، والسكان.

القوات المسلحة

٤٩ – يتشكل القوام العام للقوات الجمهورية لكوت ديفوار، المنشأة في آذار/مارس ٢٠١١، من نحو ٠٠٠ ٤٠ عنصر، بما يشمل ٠٠٠ ١٥ عنصر من قوات الدرك. ورغم الجهود المبذولة لمعالجة نواحي القصور، تظل القوات الجمهورية لكوت ديفوار قوة غير متناغمة تواجه تحديات لا يستهان بها فيما يتصل بالقيادة والسيطرة، وعدم الانضباط، والتجانس. وشددت قيادة القوات الجمهورية لكوت ديفوار على أهمية إعادة العسكريين إلى الثكنات لتعزيز القيادة والسيطرة بين القوات. وأكدت القيادة أيضا ضرورة التدريب وتنمية القدرات لجعل القوات في المستوى اللازم من النوعية والمهنية. وشملت الأولويات الأخرى الحاجة إلى زيادة الرقابة الفعالة على الحدود، وإنشاء قدرة بحرية، وتحسين إدارة الأسلحة والمخزونات، وطُلبت مساعدة الأمم المتحدة في بناء ثكنات جديدة وتعمير الموجود منها.

٥٠ - إضافة إلى ذلك، هناك أفراد يقدر عددهم بـ ٠٠٠ ٤٠ فرد (رغم أن الأعداد تظل غير مؤكدة)، تم تجنيد معظمهم حسب الحاجة خلال الأزمة، ممن يرتبطون بالقوات الجمهورية لكوت ديفوار والذين وضعوا إسميا تحت قيادة تلك القوات، رغم عدم اعتبارهم أفرادا نظاميين في القوات المسلحة ولا تدفع لهم مرتبات. وتعتزم الحكومة تجميع هؤلاء الأفراد في ١٨ منطقة عبر البلد حيث سيخضعون إلى نزع السلاح وإجراءات تحديد الهوية والفرز. ومن المتوخى تجنيد ٠٠٠ ٢ منهم في القوات الجمهورية لكوت ديفوار؛ وسيشكل ٠٠٠ ١٥ منهم ما يسمى بقوة احتياطية للقيام بالأنشطة الإنمائية؛ وستنفذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على الباقين منهم الذين يبلغ عددهم ٠٠٠ ٢٣ فرد. وطلبت الحكومة دعم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في بناء بعض مواقع التجميع تلك.

الشرطة والدرك

٥١ - أُعيد نشر أفراد الشرطة والدرك في معظم أجزاء البلد إلا أن فعاليتهم أُعيقت بسبب ضعف الهياكل الأساسية والافتقار إلى التدريب واللوجستيات الأساسية، لا سيما المركبات ومعدات الاتصالات، وخاصة خارج أبيدجان، فضلا عن التأثير المستمر لهياكل القيادة السابقة في أجزاء من البلد. ومن ثم، في بعض الحالات، تواصل القوات الجمهورية لكوت ديفوار أو العناصر المرتبطة بها الاضطلاع بمسؤوليات إنفاذ القانون، ويستمر خلال ذلك وقوع الأحداث الناجمة عن عدم الثقة بين القوات الجمهورية والشرطة والدرك، رغم تحسن العلاقات بين الأجهزة الأمنية.

٥٢ - وكما ذُكر في التقرير السابق (S/2011/807)، فإن عملية مراجعة مشتركة قامت بها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والشرطة الإيفوارية بناء على طلب الحكومة كشفت عن وجود تحديات هامة تحتاج إلى المعالجة، ومنها إعادة هيكلة الشرطة الوطنية وإضفاء الطابع الاحترافي عليها وزيادة قدرتها التشغيلية، وهو ما سيقتضي إعادة تأهيل الوحدات التي تعرضت للتخريب خلال الأزمة وإعادة تزويدها بالمعدات. ولا تملك سوى نسبة ٣٠ في المائة تقريبا من وحدات الشرطة و ٢٠ في المائة من وحدات الدرك المعدات الملائمة والأسلحة. وإضافة إلى ذلك، يظل التدريب يشكل أولوية مباشرة شأنه شأن إعادة تنشيط شرطة البلديات لتعزيز القانون والنظام على الصعيد المحلي.

مؤسسات سيادة القانون

٥٣ - أُعيد تشغيل جميع المحاكم الـ ٣٧ والسجون الـ ٢٢ منذ انتهاء الأزمة، في حين يجري العمل لإعادة فتح مرافق الاحتجاز الـ ١١ المتبقية. ومع ذلك، لا تزال نواحي القصور في الجهاز القضائي، بما يشمل انعدام الموارد، والتوافر المحدود لبرامج العون القانوني، وبطء الإجراءات القانونية وعدم كفاءتها، وتسييس أفراد الجهاز القضائي، وعدم كفاية أنظمة إدارة القضايا، وضعف وعي الجماهير، والفساد، تشكل عقبة أمام النجاح في حفظ القانون والنظام وإقامة العدل. واتخذت السلطات الوطنية مبادرات لمعالجة هذه المسائل بدعم من عملية الأمم المتحدة، بسبل منها وضع استراتيجية وطنية لإصلاح قطاع العدل. وهناك أيضا مبادرات يجري تنفيذها لإصلاح نظام السجون، رغم استمرار وجود تحديات في إدارة مرافق الاحتجاز والافتقار إلى القدرة على معالجة نواحي القصور.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٥٤ - أقرت الحكومة بأهمية إيجاد حل للعناصر غير المدربة التي ارتبطت بالقوات الجمهورية لكوت ديفوار خلال الأزمة، بسبل منها نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإنشاء قوة احتياطية. ومع ذلك، لم يتم وضع برنامج وطني شامل لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لمعالجة الفئات المستهدفة الأخرى، بما في ذلك المليشيات، وما يسمى بالدوزو، والعناصر المسلحة الأجنبية. ويجري بذل جهود لوضع ذلك البرنامج الذي سيتطلب، كخطوة أولى، إنشاء هيئة وطنية مسؤولة عن تخطيط البرنامج وتنسيقه وتنفيذه. وشدد المحاورون في ليبريا أيضا على الحاجة إلى برناج فعال لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في كوت ديفوار بغية تعزيز الاستقرار في المنطقة الحدودية. وفي كوت ديفوار، حدد المحاورون الحاجة الماسة إلى قيام الحكومة بوضع معايير أهلية واضحة لمن سيُدرجون في برنامج وطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بهدف تحديد حجم الحالات التي يتعين وضعها في الاعتبار لكل جانب من جوانب البرنامج. وأعلنت الحكومة أن العدد التقديري للحالات التي قد تستفيد من ذلك البرنامج هو ٠٠٠ ٦٠ شخص، بما يشمل ٠٠٠ ٢٣ فرد مرتبطين بالقوات الجمهورية لكوت ديفوار.

٥٥ - ومتى قامت الحكومة بالبت في مجموعة إعادة الإلحاق التي ستمنح لمن يشاركون في نزع السلاح، تمتلك عملية الأمم المتحدة الدراية الفنية والوسائل اللازمة لمساعدة الحكومة في عملية إعادة الإلحاق. إلا أن تلك المساعدة ستكون محدودة من حيث الوقت المحدد لها ونطاقها. ومما لا غنى عنه وضع حلول منسقة وطويلة الأجل ومستدامة لإعادة إدماج المحاربين السابقين في كوت ديفوار، إلا أن تلك الحلول لم تحدد بعد. ويتسم ذلك بأهمية حاسمة بالنظر

إلى ورود أنباء بأن بعض المحاربين السابقين الذين تم تسريحهم في إطار البرامج السابقة قد تسلحوا من جديد وانضموا إلى القتال الذي جرى عام ٢٠١١، نظرا لعدم استدامة عملية إعادة الإدماج. وبغية تجنب ذلك الاحتمال في المستقبل، سيتعين على الحكومة أن تضع برنامجا شاملا وطويل الأجل لإعادة الإدماج، وربما يكون ذلك على أساس دون إقليمي. وسيكون الدعم المقدم من شركاء كوت ديفوار الثنائيين وغيرهم من الشركاء هاما لأن الأمم المتحدة لن تكون لها القدرة على تمويل الحكومة أو مساعدتها في هذا المشروع الهام.

٥٦ - وفي غضون ذلك، شرعت الحكومة، بدعم من عملية الأمم المتحدة، في عملية مخصصة لنزع السلاح لمقاتلين سابقين (معظمهم من المليشيات) عددهم ٦٤٠ ١ فردا، فجمعت ٠٣٥ ١ قطعة سلاح و ٢٦٥ ٢٢٠ طلقة ذخيرة منذ نيسان/أبريل ٢٠١١.

بسط سلطة الدولة

٥٧ - استأنف موظفو الدولة واجباتهم في جميع أرجاء البلد، إلا أن الهياكل الأساسية المدمرة والموارد المحدودة تعيق من فعاليتهم. وقام المسؤولون الإقليميون باستعادة سلطاتهم تدريجيا، بما في ذلك سلطاتهم المتعلقة بالنظام العام، رغم أن ذلك يختلف حسب قدرة قوات الأمن الوطنية المنتشرة في كل منطقة. ويترأس المسؤولون الإقليميون لجان الأمن المحلية المكلفة بكفالة تنسيق توفير الأمن على الصعيد المحلي. ويضم المسؤولون المحليون قادة القوات الجمهورية لكوت ديفوار وقادة قوات الدرك على الصعيد المحلي، وكذلك ممثلي الإدارة المحلية، بما يشمل مسؤولي الجمارك.

٥٨ - وأُحرز بعض التقدم صوب إعادة توحيد الخزانة. وبدأت إدارة الضرائب في إعادة إنشاء هياكلها وخدماتها، ويجري نشر ممثلي الإدارة المحلية المسؤولين عن مراقبة الموارد الطبيعية في جميع أنحاء البلد. وتم نشر مسؤولي الجمارك في نقاط عبور حدودية متعددة على طول الحدود مع بوركينا فاسو ومالي وغينا، رغم أنهم يفتقرون إلى القدرات والأعداد الكافية للنشر. وفي تزامن مع ذلك، ترد أنباء بأن عناصر تابعة للقوات الجديدة السابقة تواصل العمل في إطار شبكات موازية خاصة في الشمال، بما يشمل أنشطة جمارك وأنشطة تجارية غير رسمية. وحُدد استمرار زيادة وجود الدولة على المستوى المحلي بوصفه أمرا حاسم الأهمية لتثبيت استقرار البلد وتعزيزه.

رابعا – توصيات بشأن التعديلات الممكن إجراؤها في قوام وهيكل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

٥٩ – بناء على نتيجة بعثة التقييم، يوصى بأن تقوم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بتعديل نشرها ووضع قواتها بغية التحلي بقدر أكبر من الفعالية والاستجابة للتطورات الأمنية، بسبل منها تغطية المزيد من المناطق النائية وتكثيف مشاركتها مع السلطات المحلية والسكان المحليين. وسيتطلب ذلك إدخال تعديلات على هيكل وقوام الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة التابعين للعملية (انظر المرفق الأول)، على النحو المبينة تفاصيله أدناه، إقرارا بالتقدم المحرز، مع مراعاة التحديات والمخاطر المتبقية.

٦٠ – كذلك يتطلب تثبيت استقرار الحالة الأمنية بصورة مستدامة استمرار الدعم المقدم من عملية الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري إلى السلطات الإيفوارية لتعزيز العملية السياسية، وإعادة بناء القدرات الوطنية، ودعم تنفيذ العمليات الحساسة ذات الصلة بالأمن، وتوطيد سلطة الدولة، وتعزيز إرساء العدالة وجهود المصالحة، وتوفير الخدمات الأساسية، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع مع دعم الجهود المتعلقة بالمساعدة الإنسانية والانتعاش الاقتصادي. ومن ثم تقوم عملية الأمم المتحدة بتعزيز وجودها الميداني بغية زيادة مشاركتها على المستوى المحلي.

العنصر العسكري

٦١ – وقامت بعثة التقييم تحديدا باستعراض الحاجة إلى الإبقاء على مستوى القوات المأذون به في عملية الأمم المتحدة، الذي يصل الآن إلى ٧٩٢ ٩ فردا من العسكريين، ويشمل ٤٠٠ ٢ من القوات الإضافية المأذون بها لتعزيز العملية قبل الأزمة وخلالها. وخلصت البعثة إلى أن الأزمة فاقمت المشاكل القائمة وأنشأت مشاكل جديدة لم تكن موجودة قبل انتخابات عام ٢٠١٠ نتيجة لتفكك الجهاز الأمني خلال الأزمة، وانهيار سلطة الدولة، وإنشاء القوات الجمهورية لكوت ديفوار وما أعقبها من تجنيد مخصص، واشتراك المليشيات والمقاتلين الأجانب في الأزمة، وانتشار الأسلحة، ووجود ممثلين رئيسيين للنظام السابق يعيشون في المنفى في البلدان المجاورة. وإضافة إلى ذلك، قامت القوات الفرنسية (قوة ليكورن) بتخفيض وجودها مرة أخرى في أبيدجان. ومن ثم استقر الرأي على أن هذه التحديات تقتضي الإبقاء على القوام الأساسي لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وكذلك الاحتفاظ ببعض القدرات الإضافية.

٦٢ - ومع تحسن الحالة الأمنية في أبيدجان وانتشار قوات الأمن الوطنية بصورة فعالة في المدينة، لم تعد هناك حاجة إلى القدر نفسه من الدوريات العسكرية وأصبح من الممكن نقل بعض المهام العسكرية إلى القوات الوطنية. ومن ثم يوصى بتخفيض القوام العسكري المأذون به لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في أبيدجان بمقدار كتيبة واحدة. ويوصى أيضا بأن تقوم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، في تشاور وثيق مع الحكومة، باستعراض ترتيبات الحماية لأعضاء الحكومة والجهات السياسية الرئيسية المعنية، وكذلك منشآت الأمم المتحدة، بغية تعديل الاحتياجات من الموارد اللازمة لتلك المهمة.

٦٣ - إضافة إلى ذلك، يوصى بنقل الطائرات العمودية المسلحة الثلاث المنشورة حاليا في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بغية ردع المخربين المحتملين عن القيام بأي عمل عسكري كبير والاستجابة للتهديدات التي يتعرض لها السكان في مواقع محددة، خاصة في المناطق الحدودية. ويوصى أيضا بأن من الممكن استخدام الطائرات العمودية المسلحة، رغم وجود قاعدتها في كوت ديفوار، في كل من كوت ديفوار وليبريا، في إطار ترتيب محدد للتعاون فيما بين البعثتين.

عنصر الشرطة

٦٤ - يوصى بالإبقاء على القوام المأذون به لعنصر الشرطة المشكلة في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار عند ١ ٠٠٠ فرد، بما يشمل ١٠٠ فرد في إطار التخطيط للطوارئ السابق لانتخابات عام ٢٠١٠، في ضوء التحديات المبينة أعلاه. وبالإضافة إلى وجود وحدات الشرطة المشكلة في كل من أبيدجان، وبواكيه، ودالوا، وغيغلو، وياموسوكرو، ينبغي نشر تلك الوحدات في بونديالي في الشمال، وأبنغورو في الشرق، للمساهمة في حماية المدنيين ودعم الشرطة والدرك الإيفواريين، بسبل منها الدوريات المشتركة.

٦٥ - علاوة على ذلك، ينبغي استيعاب مستشاري الشرطة الإضافيين الذين يبلغ عددهم ٢٠٥ مستشارين، والذين أذن بهم مجلس الأمن في قراره ٢٠٠٠ (٢٠١١)، من خلال تخفيض في القوام العسكري المأذون به لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، مما سيجعل مجموع القوام المأذون به من أفراد الشرطة يصل إلى ٥٥٥ فردا. وسيساعد أفراد الشرطة هؤلاء في بناء قدرة هيئات إنفاذ القانون الإيفوارية في مجالات متخصصة من قبيل مكافحة الشغب، وخفارة المجتمعات المحلية، والشرطة القضائية، والاتصالات، والتحقيقات الجنائية، والعنف الجنسي والجنساني، والجريمة المنظمة، وإدارة الحدود. وسيعملون أيضا على تيسير التنسيق بين دوائر الأمن الإيفوارية والليبرية في منطقة الحدود ودعم إصلاح دوائر الأمن الوطنية فضلا عن عمليات نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج. وفي الوقت نفسه،

ستواصل شرطة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار برامجها للتدريب أثناء الخدمة، والاشتراك في المواقع، والإرشاد.

تعزيز أمن الحدود

٦٦ - يوصى أيضا بأن تقوم الأمم المتحدة، من خلال جميع جوانب وجودها في كوت ديفوار وليبريا، بتعزيز دعمها من أجل تثبيت استقرار المنطقة الحدودية، أثناء بناء السلطات الإيفوارية والليبرية لقدرات كل منها على مراقبة حدودها ووضع استراتيجيات وطنية ودون إقليمية، بالنسيق مع السلطات الوطنية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واتحاد نهر مانو. وينبغي لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا والفريق القطري لكل بلد تيسير زيادة التعاون بين السلطات وقوات الأمن الإيفوارية والليبرية على جميع المستويات، بسبل منها إنشاء آليات للتنسيق والاتصال.

٦٧ - وعقب قيام عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا باعتماد خطة، خلاص اجتماع عقد في أبيدجان يومي ٦ و ٧ آذار/مارس، ينبغي لجميع عناصر البعثتين مواصلة زيادة تعاونهما وتخطيطهما المشترك، بسبل منها الممارسات الرسمية والمنظمة لتبادل المعلومات بهدف إتاحة تفهم أفضل للديناميات الإقليمية، وتبادل الخبرات، وتقاسم الدروس المستفادة. ويوصى أيضا بأن تقوم البعثتان بزيادة عمليات الرصد المشتركة للحدود بالتنسيق مع وكالات الأمن الوطنية والقيام بعمليات عبر الحدود حسب الاقتضاء وحسبما هو مأذون به، وهو ما ينبغي أن يشمل تنظيم دوريات راجلة منسقة بمحاذاة نقاط العبور.

٦٨ - وفي الوقت نفسه، ينبغي للأمم المتحدة تعزيز جهودها دعما للسلطات الإيفوارية والليبرية في المناطق الحدودية الحساسة بغية توطيد سلطة الدولة استنادا إلى مسح للقدرات الموجودة؛ وتلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة؛ وتعزيز المصالحة والوئام الاجتماعي على الصعيد المحلي؛ والحد من انتشار الأسلحة؛ وتهيئة الظروف المؤاتية للعودة المستدامة للسكان المشردين. وقد يكون من المفيد في هذا الصدد بالنسبة لوجود الأمم المتحدة في البلدين وضع رؤية استراتيجية مشتركة والتخطيط لمشاركة كل منهما في المناطق الحدودية على المدى القصير والمتوسط والبعيد.

٦٩ - ومن المهم أن يقوم الشركاء الثنائيون وغيرهم من الشركاء بدعم السلطات الإيفوارية والليبرية، فضلا عن المنظمات الإقليمية، في وضع استراتيجيات وبرامج وطنية وإقليمية متكاملة للحدود في إطار الآليات القائمة لاتحاد نهر مانو والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وبدعم من مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٠٠٠ (٢٠١١).

خامساً – ملاحظات

٧٠ - إنني أشعر بالتفاؤل مما حققته كوت ديفوار من تقدم مطرد وإنجازات لا يستهان بها في العودة إلى الحياة الطبيعية منذ الأزمة العنيفة التي حدثت عام ٢٠١١ عقب الانتخابات. وأشيد بالرئيس واتارا وحكومته على مبادراتهما لمواصلة تثبيت استقرار الحالة، بسبل منها التصدي للتحديات الأمنية الملحة، والمضي قدما بالانتعاش الاقتصادي، وإجراء انتخابات وطنية حاسمة الأهمية، وتعزيز التعاون على الصعيدين الدولي والإقليمي. وتظهر هذه الجهود الإرادة السياسية القوية للحكومة للنهوض بالبلد تدريجيا وتجاوز أزمات الماضي. وقد عادت تلك الجهود بالفعل بنتائج ملموسة على البلد وشعبه، خاصة فيما يتصل بالحالة الأمنية والاقتصادية في البلد.

٧١ - ورغم التقدم المحرز، لا تزال الحالة الأمنية هشة. ولا تزال كوت ديفوار تواجه أخطارا وتهديدات كبيرة. فالأزمة التي أعقبت الانتخابات أنشأت تحديات جديدة كبيرة، في حين أن الأسباب الجذرية والأسباب المحتملة لعدم الاستقرار تظل ماثلة لم تمس. وينتابني القلق بوجه خاص إزاء عدد من عوامل الخطر التي تهدد سلامة وأمن الناس في كوت ديفوار، والتي تنطوي أيضا على خطر زعزعة استقرار البلد، ومن أهمها حالة وكالات الأمن الوطنية، والمسائل المعلقة المتصلة بإصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتداول الأسلحة. ويمكن أيضا لنوايا الأشخاص المرتبطين بالنظام السابق في البلدان المجاورة أن تشكل خطرا محتملا. وإضافة إلى ذلك، يمكن للتهديدات الناشئة للاستقرار في غرب أفريقيا أن تؤثر على كوت ديفوار، في حين أن المنطقة الحدودية بين كوت ديفوار وليبريا تتسم بالضعف بصفة خاصة. فالسلام قد جاء بعد معاناة ولا يزال هشا في البلدين معا.

٧٢ - وأشجع حكومتي كوت ديفوار وليبريا على العمل عن كثب مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا وفريقي الأمم المتحدة القطريين لمواصلة تثبيت استقرار المناطق الحدودية، مع وضع استراتيجيات وطنية وإقليمية. وسيكون من الضروري تقديم الدعم من الشركاء الثنائيين والشركاء الآخرين لتنمية قدرات وكالات الأمن الوطنية الإيفوارية والليبرية فيما يتصل بالإدارة الفعالة للحدود. إلا أن المسألة أوسع نطاقا بكثير من ذلك وسيقتضي التصدي للتهديدات العابرة للحدود التزاما قويا من المنطقة دون الإقليمية. ومن ثم، يظل قيام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بوضع استراتيجية للتصدي لتهديدات تحركات العناصر المسلحة والأسلحة عبر الحدود، فضلا عن الاتجار غير المشروع والجريمة المنظمة، يشكل أولوية هامة. وأود التأكيد مجددا على أن الوجود المتعدد للأمم المتحدة في غرب أفريقيا، ووجود مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، بصفة خاصة،

يظل على استعداد لتقديم دعم نشط لتلك المبادرات التي تقوم بها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو. وأرحب كذلك بتعيين الرئيس واتارا رئيسا لهيئة رؤساء الدول والحكومات في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وأهيب به أن يستخدم هذه الفرصة الهامة للتصدي للتحديات الأمنية الملحة التي تهدد السلام والأمن في غرب أفريقيا.

٧٣ - وتشكل الحوادث الأمنية وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب في جميع أنحاء البلد مصدر قلق عميق. والجهود الأولية التي تبذلها الحكومة لإنهاء عدم الانضباط وسط القوات المسلحة جهود هامة وتأتي مثالا على الضرورة الملحة لبذل جهود جادة لإصلاح قطاع الأمن، وهو ما يتسم بأهمية حيوية لاستدامة السلام والاستقرار. وهناك حاجة ماسة بالقدر نفسه لإيجاد حل دائم لمسألة المحاربين السابقين، خاصة الذين لن يتم استيعابهم في الوكالات الأمنية. وهناك خطر حقيقي، استنادا إلى الدروس المستفادة من الأزمة الأخيرة، وهو أنه في حالة عدم إيجاد تلك الحلول لتلك العناصر، فإنها قد تصبح مهددا لحقوق الإنسان والاستقرار في كوت ديفوار والمنطقة دون الإقليمية، ذلك لأنها من المرجح جدا أن تقوم بتسليح أنفسها مرة أخرى متى توافرت الفرصة. ومن ثم فإنني أحث الحكومة على العمل عن كثب مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وغيرها من الشركاء الدوليين لوضع خطة وطنية شاملة طويلة الأجل لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، مع مراعاة البعد دون الإقليمي للمسألة. وأحث أيضا الحكومة والشركاء الدوليين والثنائيين على دعم الحكومة في إيجاد حلول لكفالة عملية إعادة إدماج مستدامة، فضلا عن الانتعاش المبكر وإيجاد فرص العمل.

٧٤ - وأشيد بالتنظيم الناجح للانتخابات التشريعية التي طال انتظارها، والتي تتسم بأهمية خاصة لتحقيق حوكمة أكثر تمثيلية، والتي ستمكن من بذل جهود ترمي إلى تدعيم السلام والديمقراطية وكذلك بذر بذور التنمية على الأجل الطويل. وعلى جميع الإيفواريين القيام بدور في المضي قدما صوب السلام المستدام والاستقرار والازدهار في كوت ديفوار، سواء كان ذلك من داخل المؤسسات، أو كجهات سياسية صاحبة مصلحة، أو كأعضاء في المجتمع المدني. وتمثل الحكومة مصالح جميع الإيفواريين وبالتالي من المهم أن تواصل الاقتراب من المعارضة من خلال الحوار الجاد. وأحث أيضا القادة السياسيين على الشروع في حوار لمصلحة جميع الإيفواريين الساعين إلى السلام وإلى حياة أفضل.

٧٥ - وأذكر أيضا بأن من مسؤولية الحكومة حماية حرية التجمع وحرية التعبير، وهما من الحقوق الديمقراطية الأساسية. إلا أن من مسؤولية الإيفواريين بالقدر نفسه الامتناع عن أي بيانات أو أعمال مؤججة للمشاعر أو عنف. فالاستمرار في تحدي شرعية المسؤولين المنتخبين ديمقراطيا لن تسفر إلا عن زيادة التوترات، وتسهم في خلق مناخ ضار من عدم

الثقة، وتشجع على العنف. ومن ثم فإنني أهيب بالقادة السياسيين أن يشاركوا بصورة بنّاءة في الحياة السياسية للبلد بغية تحقيق مستقبل أفضل. ويظل دور المساعي الحميدة الذي يضطلع به ممثلي الخاص حاسم الأهمية في هذا الصدد لتيسير إقامة حوار سياسي معزز بين جميع الجهات السياسية المعنية، وكفالة وجود حيز سياسي أكثر حيوية وتنوعا يسهم في عودة الحياة الطبيعية في جميع النواحي.

٧٦ - وإنشاء اللجنة المعنية بالحوار وتقصي الحقائق والمصالحة، رغم أهميته، لا يشكل سوى خطوة أولى في الطريق الطويل المؤدي إلى تحقيق مصالحة ذات مغزى. فالتقدم بطيء وهناك حاجة إلى المصالحة على جميع المستويات بهدف معالجة الأسباب الجذرية للأزمات وتعزيز الوئام الاجتماعي، وهو الأمر الذي لا غنى عنه للاستقرار الدائم في كوت ديفوار. ومن ثم، فإنني أشجع الحكومة وجميع الشركاء على مواصلة دعم اللجنة المعنية بالحوار وتقصي الحقائق والمصالحة لكفالة عملها بفعالية تمشيا مع المعايير الدولية. وفي الوقت نفسه، أشجع الحكومة على مواصلة تعزيز آليات المصالحة وتسوية النزاعات في إطار عملية سياسية وبوصف ذلك عاملا هاما في الحكم الرشيد مع مواصلة الاستفادة من آليات المصالحة على المستوى المحلي. وستواصل الأمم المتحدة دعم تلك الجهود.

٧٧ - ويجب أن تمضي المصالحة جنبا مع جنب مع العدالة، ومن المهم أهمية حاسمة كفالة المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي. ومن ثم، فإنني أحث الحكومة على كفالة أن تكون التحقيقات مستقلة ومحايدة، وكفالة تقديم الأشخاص إلى العدالة بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية.

٧٨ - وفي ضوء هذه التحديات الهامة، سيواصل حفظة السلام في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار الاضطلاع بدور هام في دعم جهود الحكومة الرامية إلى تثبيت استقرار الحالة الأمنية وحماية المدنيين في جميع أرجاء البلد. ومن ثم فإنني أوصي بالإبقاء على القوام العسكري الحالي لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (انظر المرفق الثاني) خلال فترة الولاية الحالية التي تنتهي في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢. ومع ذلك، ينبغي الإعراب عن التقدم المحرز في أرض الواقع فيما يتصل بأي تمديد للولاية في المستقبل، وأن يبدأ تنفيذ القوام المخفض المأذون به البالغ ٨ ٨٣٧ فردا، والذي يتألف من ٨ ٦٤٥ من الجنود وضباط الأركان و ١٩٢ من المراقبين العسكريين، بعد تجديد ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، إذا ما قرر مجلس الأمن ذلك. وبالنظر إلى ضرورة تعزيز النظام العام، أوصي كذلك بالإبقاء على القوام الحالي لوحدات الشرطة المشكلة في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار عند ١ ٠٠٠ فرد، مع عكس القوام المأذون به لأفراد الشرطة لمستشاري الشرطة الإضافيين الذين

يبلغ عددهم ٢٠٥ مستشارين ليصل المجموع إلى ٥٥٥ من أفراد الشرطة، على النحو الذي أذن به مجلس الأمن في قراره ٢٠٠٠ (٢٠١١). وإضافة إلى ذلك، ستقوم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وفريق الأمم المتحدة القطري بتعزيز وجود الأفراد المدنيين على المستوى المحلي بغية تحسين التنفيذ الفعلي للأنشطة والبرامج الصادر بها تكليف.

٧٩ - وإنني على ثقة، وأنا أنظر إلى المستقبل، من أن كوت ديفوار ستواصل السير على طريق مستقيم صوب الانتعاش وأوصي باستعراض الحالة بحلول عام ٣١ آذار/مارس ٢٠١٣، وحينها سأقدم توصياتي الحالية بشأن الظروف التي ينبغي أن تكون سائدة من أجل إجراء التعديلات في المستقبل على هيكل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوامها. وسيظل من المهم إدخال أي من تلك التعديلات استنادا إلى الحالة السائدة على أرض الواقع والتهديدات الماثلة أمام السلام والاستقرار المستدامين في كوت ديفوار، وقدرة المؤسسات الإيفوارية على التصدي بفعالية لتلك التحديات.

٨٠ - وفي الختام، أود أن أتقدم بالشكر إلى ممثلي الخاص، ألبرت جيرارد كوندر، على قيادته، وإلى النساء والرجال في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وفريق الأمم المتحدة القطري على عزمهم وتفانيهم في دعم الشعب الإيفواري. إن خدمتهم، التي كثيرا ما يقومون بها في ظروف قاسية، شكلت عاملا أساسيا في تثبيت استقرار الأوضاع في كوت ديفوار. وأعرب عن تقديري أيضا للشركاء الرئيسيين، بما في ذلك البلدان المساهمة بالقوات والشرطة في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، والمنظمات الإقليمية، والبلدان المانحة، والمنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية، التي تواصل تقديم دعم لا يقدر بثمن لكوت ديفوار.

المرفق الأول

خريطة نشر عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

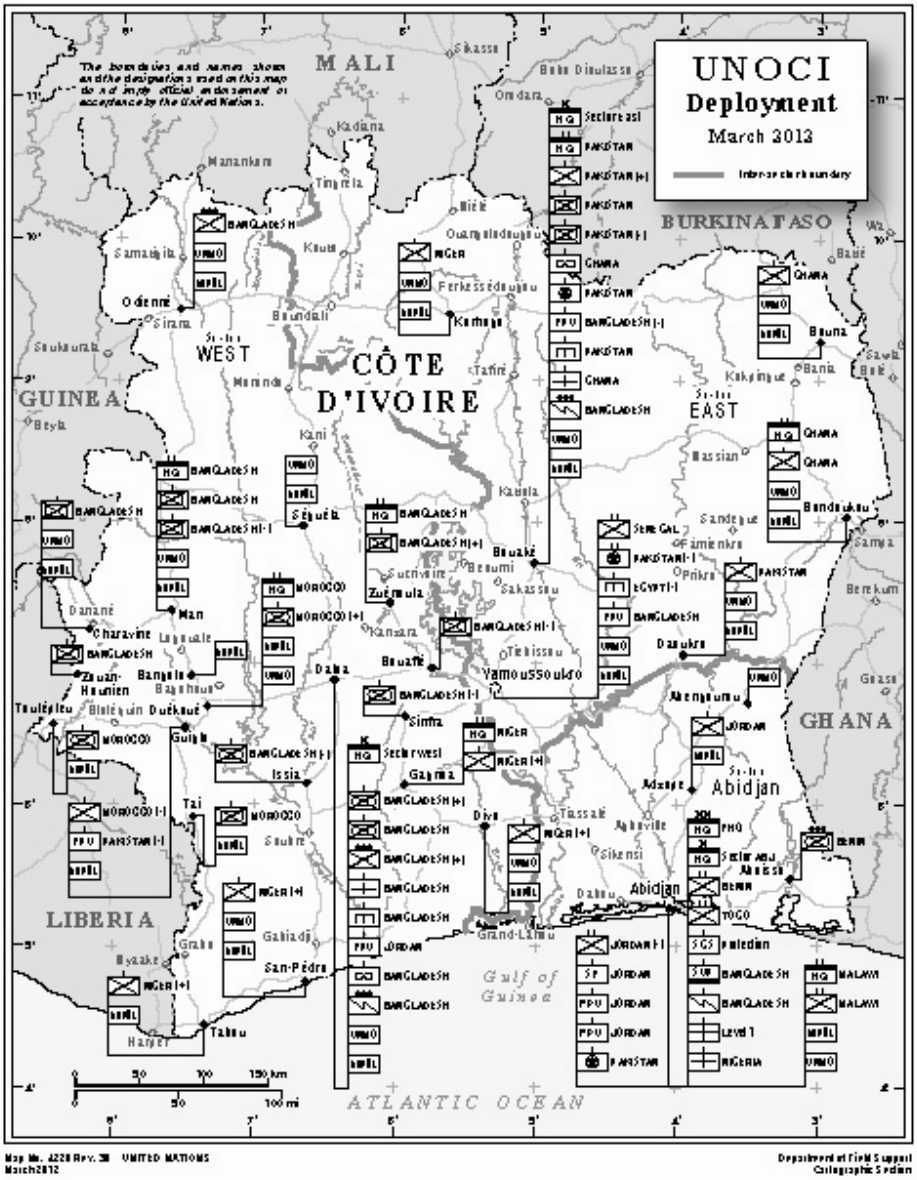

المرفق الثاني

بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار: القوام العسكري وقوام الشرطة حتى ١٨ آذار/مارس ٢٠١٢

	العنصر العسكري				عنصر الشرطة	
البلد	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	القوات	المجموع	وحدات الشرطة المشكلة	الشرطة
الأرجنتين	–	–	–	–	–	٣
بنغلاديش	١٣	٠٩	٢ ١٦١	٢ ١٨٢	٣٦٠	١
بنن	٨	٠٧	٤٢٠	٤٣٥	–	٤٩
لوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	٣	–	–	٣	–	–
البرازيل	٤	٣	–	٧	–	–
بوروندي	–	–	–	–	–	٣٨
الكاميرون	–	–	–	–	–	٦
كندا	–	–	–	–	–	٩
جمهورية أفريقيا الوسطى	–	–	–	–	–	١٥
تشاد	٥	١	–	٦	–	٢٣
الصين	٦	–	–	٥	–	–
جيبوتي	–	–	–	–	–	٣٦
جمهورية الكونغو الديمقراطية	–	–	–	–	–	٢٧
إكوادور	٢	–	–	٢	–	–
مصر	–	١	١٧٥	١٧٦	–	–
السلفادور	٣	–	–	٣	–	–
إثيوبيا	٢	–	–	٢	–	–
فرنسا	–	٦	–	٦	–	٢٢
غامبيا	٢	–	–	٢	–	–
غانا	٦	٧	٥١٥	٥٢٧	–	٦
غواتيمالا	٥	–	–	٥	–	–
غينيا	٣	–	–	٣	–	–
الهند	٨	–	–	٨	–	–
آيرلندا	٢	–	–	٢	–	–
الأردن	٨	١٣	١ ٠٥٨	١ ٠٧٨	٤٨٦	١٤
مدغشقر	–	–	–	–	–	١٤
ملاوي	٣	٢	٨٥٧	٨٦٢	–	–
المغرب	–	٣	٧٢١	٧٢٤	–	–

البلد	العنصر العسكري				عنصر الشرطة	
	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	القوات	المجموع	وحدات الشرطة المشكلة	الشرطة
ناميبيا	٢	–	–	٢	–	–
نيبال	٣	١	–	٤	–	–
النيجر	٧	٤	٩٣٠	٩٤٠	–	٤٣
نيجيريا	٧	١	٦٣	٧٠	–	١٠
باكستان	٨	١١	١ ٣٧٨	١ ٣٩٧	١٤٩	–
باراغواي	٧	٢	–	٨	–	–
بيرو	٣	–	–	٣	–	–
الفلبين	٣	٣	–	٦	–	–
بولندا	٤	–	–	٤	–	–
جمهورية كوريا	٢	–	–	٢	–	–
جمهورية مولدوفا	٤	–	–	٤	–	–
رومانيا	٦	–	–	٦	–	–
الاتحاد الروسي	١٠	–	–	١٠	–	–
رواندا	–	–	–	-	–	٨
السنغال	١٣	٧	٥١٧	٥٣٧	–	٣
صربيا	٣	–	–	٣	–	–
توغو	٧	٨	٥١٧	٥٣٢	–	٣
تونس	٧	٣	–	١٠	–	–
تركيا	–	–	–	-	–	١٣
أوغندا	٥	٢	–	٧	–	–
أوكرانيا	–	–	–	–	–	٤
جمهورية تترانيا المتحدة	١	٢	–	٣	–	–
أوروغواي	٢	–	–	٢	–	١
اليمن	٨	–	–	٨	–	١٩
زامبيا	٢	–	–	٢	–	–
زمبابوي	٣	–	–	٣	–	–
المجموع	**٢٠٠**	**٩٦**	**٩٣١٢**	**٩٦٠٠**	**٩٩٥**	**٣٦٧**